### ملف تهريب «الأسلحة» إنعكاس لمخاوف الإحتفال «الأخواني» بإنتصار حماس والإسلاميون يتواصلون مع القصر

# عمان لديها «أسبابها» لعدم الترحيب بدولة «حماسية» غربي نهر الأردن

عمان ـ «القدس العربي»

من بسام البدارين:

هل يقبل السياسي الاردني ايا كان بفكرة قيام دولة فلسطينية يقودها تيار ديني جهادي غربي نهر الاردن خصوصا في بلد اهم تنظيماته الحزبية والشعبية هو الحركة الاسلامية الحليفة لحركة حماس؟

هذا السؤال قفز الى بؤرة الحدث المتمثل بالازمة المستمرة بين الحكومة الاردنية وحركة حماس، وهو سؤال تحليلي خطير وحساس يمكن بناء على اجابته المحددة وضع تصور تقرأ من خلاله ازمة تهريب الاسلحة وما قبلها وما بعدها.

وفي المشهد النخبوي الاردني الان من يعتقد ان البوصلة الاردنية القاضية بالتباعد عن حماس وبعدم فتح القنوات معها وبتقليل فرصها لا تحتاج في الواقع لسيناريو امريكي او لضغط اسرائيلي، فعمان الرسمية يمكن ان يكون لديها مآخذ متجذرة اصلا من المستقبل السياسي تكفيها لكي تعلن سياسيا المواجهة مع حماس بصرف النظر عن الحسابات والتوازنات الامريكية والاوروبية.

ومثل هذه القراءة للمشهد لها ما يبررها في الواقع الموضوعي، فبؤرة الخوف المركزية لحكومة عمان ولدت في لحظة الفرح التاريخية الخالية من الذكاء التي مارسها رئيس كتلة النواب الاسلاميين في البرلمان الاردني عزام الهنيدي بعد اقل من 24 ساعة على اعلان فوز حماس، فالرجل اختطفته الفرحة آنذاك وقال بعبارة واضحة ان الاسلاميين في الاردن ايضا مستعدون لاستلام السلطة مفجرا في ذلك الوقت عاصفة من الاستياء والغضب والجدل والتساؤلات.

ومن هنا يمكن القول ان اي سلطة من اي نوع وفي اي بلد ستشعر بالارتياب عندما تستمع لرئيس كتلة برلمانية قوية وهو في لحظة الانفعال الاحتفالية وعليه رسمت الحدود بالضرورة على هذا الشكل ونوقشت السيناريوهات والمشكلات والمعضلات وطرحت في اضيق حلقات القرار الاردنية تساؤلات بعنوان المستقبل والمجازفات بعد فوز حماس.

آنذاك تعب الاسلاميون الاردنيون وهم يحاولون الاعتذار والتوضيح نيابة عن ما قاله عزام الهنيدي، لكن جرس السلطة كان قد قرع اصلا وبالتالي تمكن المراقبون من فهم مسألة لم تكن مفهومة فأبواب عمان الحكومية مقفلة تماما في وجه قادة حماس سياسيا واعلاميا وماليا واستمر الاقفال حتى عندما فتحت ابواب موسكو والرياض والقاهرة وغيرها من العواصم لخالد مشعل ورفاقه.

اذا وفي الاستخلاص القريب من النهائي ثمة مخاوف في العقل السياسي الباطني الاردني جراء قيام دولة فلسطينية في الجوار يقودها الاسلاميون الذين فازوا في انتخاباتها بعد العمل المسلح والجهادي والتفجير وهذه حصريا منطقة في التفكير لا تتناسب على الاطلاق مع منهجية السياسة والحكم في الاردن ولا تستقيم مع فكرة العقل السياسي الموضوعي الاردني، ومن هنا اصبح التباعد اصلا عن حماس هو الاستراتيجية ولاسباب اردنية محضة لا علاقة لها كما يقال ويعتقد بالامريكيين او الاسرائيليين.

واستنادا الى سياسي اردني محنك وخبير فعمان لديها مخاوف اكثر تجذرا، فحماس وجماعة الاخوان المسلمين تجمعان على رفض قرار فك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الغربية وهذا الاجماع يتعارض بالضرورة مع رؤى وتفكير مراكز قوى ونخب فاعلة في المؤسسة الاردنية تخشى من اخلالات في الديمغرافية وفي المصالح وفي المواقع اذا ما سيطر مناهضو قرار فك الارتباط على القرار السياسي والتشريعي في ضفتي نهر الاردن.

واصحاب هذا الرأي المتشنج احيانا تحركوا بوضوح منذ ولدت ازمة السلاح في الاتجاهات المضادة لحركة حماس وللاسلاميين ليس حرصا على الامن الداخلي والوطني الاردني ولكن تعبيرا عن انحيازاتهم الشرعية احيانا والموتورة احيانا اخرى لمسلسل من المخاوف والهواجس.

وكل ذلك يعني ان ازمة تهريب الاسلحة في واحدة من حلقاتها الاساسية على الاقل تعبير عن الانقسام العمودي في رؤية ميزان المصالح الاردنية، فدولة فلسطينية تسيطر عليها حماس ليست خيارا مرحبا به في عمان بكل الاحوال وبدون ان تكون للمسألة علاقة لا بتنازلات حماس ولا بالضغط الامريكي او الاسرائيلي عليها والرأي العام الاردني ونخبته في الاعلام والاحزاب لا ينتبهون لهذه المفارقة التي يمكن من خلالها تبديد حلقات الغموض في سلسلة التصعيد بين الطرفين.

وعليه فالكشف الاردني العنيف والقاسي عن ملف تهريب الاسلحة يظهر بان مساحة خوف اضافية تراكمت وعززت قاعدة المخاوف الموجودة اصلا بعد ان دخل العامل الاقليمي وتحديدا الايراني والسوري في جزئية الاسلحة الامر الذي يفسر الغلاظة الاعلامية الاردنية في التعامل مع المسألة، كما يفسر التشدد الامني لان واجب المؤسسة الامنية التي لا ترتاح عموما لاداء الاسلاميين هو الحرص على عدم افلات اي تجاوز من اي نوع في المستوى الامني.

وبالتالي يفيد الان القول بان ازمة حماس والاردن قد تكون ابعد واكثر تعقيدا من قصة تهريب الاسلحة.

ومن الواضح ان الاطراف الفهيمة في حماس تعرف ذلك جيدا ولاتريد مناقشته بل تركز على التشكيك برواية الاسلحة فقط علما بان خوف الساسة الاردنيين من دولة حماسية غربي النهر وصل لحد الاستعداد لبناء تحالف فوري مع حركة فتح لموازنة الصورة بما في ذلك الاستمرار باحتضان بعض رموز فتح.

والجانبان في الواقع لا يطرحان للنقاش ما هو جوهري في المسألة ومن الواضح ان العقلاء في جماعة الاخوان الاسلاميين الاردنية يسعون لتخفيف ضغط ملف الاسلحة على حركة حماس عبر حركة نشطة لوسطائهم تهدف الى التخفيف التصعيدي المتبادل والتفكير بتجاوز ثنائي للقضية والتأسيس لمصافحات او مصالحات في المستقبل القريب.

من هنا يزور عضوان اردنيان في البرلمان الاردني دمشق ويلتقي زميلان لهما بمدير مكتب الملك باسم عوض الله، ويقوم نائبان اسلاميان ايضا بجولة في اطار النخبة والشخصيات العامة لدعوتها للتدخل والتوسط، وهي جولة شملت طاهر المصري وعبد الكريم الكباريتي على حد زعم اسبوعية «شيحان» المحلية.

وفي السياق ايضا يطلب اسلاميو عمان مقابلة الملك عبد الله الثاني بهدف التخفيف من حدة الازمة فيما يفتح موسى ابو مرزوق المعتدل والخبير ذراعيه للتفاهم مع الاردن ولبحث اي مشكلات عالقة كما قال متمترسا حول تأكيده بان المعتقلين الذين هربوا الاسلحة في الاردن ليسوا اعضاء في حركة حماس.

موسى أبو مرزوق

خالد مشعل

الملك عبد الله الثاني

## الإسلاميون في الأردن يحمّلون الحكومة مسؤولية سلامة المعتقلين على خلفية قضية حماس

■ عمان ـ يو بي أي: حمّل الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي الأردني زكي بني أرشيد امس الخميس الحكومة المسؤولية عن سلامة الموقوفين لدى الأجهزة الأمنية على خلفية التهم التي وجهتها الحكومة الى حركة حماس وتهريبها أسلحة، مطالباً إياها بسرعة الإفراج عنهم.

وحذر بني أرشيد في تصريح امس «من مغبة تعرض الموقوفين للتعذيب لإجبارهم على الإدلاء باعترافات» وهو ما يرجحه أهالي هؤلاء خصوصاً انه لم يسمح حتى الآن لهم بزيارة أبنائهم.

وقالت الحركة الإسلامية الأسبوع الماضي ان السلطات الأمنية إعتقلت اثني عشر شخصا من كوادر الحركة على خلفية قضية أسلحة حماس، ونفت الحركة أن يكون لها اية صلة بالأشخاص الثلاثة الذين بث التلفزيون الرسمي الأردني الرسمي إعترافاتهم حول قضية أسلحة حماس المخزنة في الأراضي الأردنية.

وقال بني أرشيد «نحمل الحكومة المسؤولية كاملة عن سلامة وكرامة الموقوفين لديها»، وأضاف «وسنتابع أي انتهاكات في هذا الصدد على المستوى السياسي والإعلامي والقضائي».

وطالب بالإفراج عن الموقوفين وقال «تقديرنا انهم لم يرتكبوا ما يستدعي الاستمرار في إيقافهم، وقد تم اعتقالهم من اجل الضغط على الحركة الإسلامية نتيجة لموقفها المعارض لموقف الحكومة من الأزمة التي صنعتها الأخيرة، ولا زالت عاجزة عن الخروج من مأزقها، وذلك بإصرارها على إبقاء القضية في البعد الأمني ورفضها للتعاطي السياسي مع الحدث».

يذكر أن الحركة الإسلامية ممثلة بجماعة الإخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الإسلامي إتهمت الحكومة الأردنية «بفبركة» الإتهامات لحركة حماس بتهريب أسلحة وتخزينها في الأردن بهدف إستهداف مسؤولين أردنيين ومنشات حيوية في البلاد .

وكان حزب جبهة العمل الإسلامي قد أعلن خلال الاسبوع الحالي عن أسماء اثني عشرة شخصاً قال إن السلطات إعتقلتهم على خلفية قضية حماس.

وأعلن الحزب عن تشكيل لجنة قانونية للدفاع عن معتقليه، مؤكداً أن محامين الحزب سيتولون الدفاع عن المعتقلين الاردنيين على خلفية هذه القضية عدا الثلاثة أشخاص الذين عرضوا على شاشات التلفزيون الرسمي.

## انتخابات الجامعة الاردنية: الإسلاميون يتحدثون عن حقبة مظلمة تطال الحريات

عمان ـ «القدس العربي»:

عبر حزب جبهة العمل الاسلامي الاردني عن اشد اسفه تجاه اصرار الجامعة الاردنية على ممارسة تعسفها في مصادرة حق الطلبة في اختيارهم الحر لمجلسهم الطلابي، معتبرا ان هذه الفعلة ليست منفصلة عن سياق التنمية السياسية المزعومة للحكومة الاردنية، التي تصادر حق المعلمين في ايجاد اتحاد لهم، ومصادرة حق الطلبة الاردنيين في ايجاد اتحاد طلبة يمثل جميع طلبة الاردن كذلك.

واكد الحزب في بيانه الصادر حول الانتخابات الطلابية في الجامعة الاردنية يوم امس ان صدمة الاجيال الصاعدة التي تمثل وجه الاردن، لا تقل عن مساحة الاحباط التي اصابت الاغلبية الساحقة من قوى الشعب الاردني الحرة، وقواه السياسية والحزبية ومؤسسات المجتمع المدني بعامة من خلال اصرار الجامعات الاردنية على مصادرة حق الطلبة في اختيار ممثليهم اختيارا حرا ونزيها، وتمعن الجامعة الاردنية باصرارها الغريب على تعيين نصف اعضاء المجلس ورئيس المجلس بقرار ادارة الجامعة للمرة الثامنة على التوالي.

واوضح البيان ان هذه القضية اصبحت لطخة سوداء ووصمة عار في تاريخ الجامعة الاردنية الام التي تضم ما يزيد على 35 الف طالب من خيرة ابناء الاردن.

وقال البيان ان مصادرة حق الطلبة المقدس في التعبير عن ارائهم الحرة، يمثل دليلا واضحا لا لبس فيه بان الاردن يشهد حقبة مظلمة من تاريخه، تمثل تراجعا مريعا على صعيد الحريات والاصلاح السياسي والتنمية الوطنية سواء على صعيد الجامعات والمجالس الطلابية او البلديات، او قانون الانتخاب الظالم، او قانون الاجتماعات العامة، وغيرها من القوانين الناظمة للحريات العامة على الجملة، وكلها شهدت تراجعا كبيرا وهائلا عن مرحلة الاحكام العرفية سيئة التاريخ والذكر.

ودعا حزب جبهة العمل الاسلامي الجماهير الطلابية الحرة وقوى الشعب الاردني الحية الى مواصلة جهادها المشروع من اجل انتزاع حقوقها وحرياتها بكل الوسائل الدستورية المشروعة .

### هجمات ضد جمال مبارك بسبب اجتماعاته مع المسؤولين الامريكيين.. وسؤال لمجلس الشعب عن سلطاته.. وقنديل يحذر المعارضة من التفاوض مع ممثلي النظام

# سخرية من نفاق رؤساء تحرير الصحف الحكومية للرئيس.. أزمة القضاة مستمرة.. واغلاق وسط القاهرة.. وحبس صحافي لمهاجمته عمرو خالد

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الاخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة امس عن تحذيرات وزارة الداخلية من القيام بأي مظاهرات دون الحصول على اذن مسبق بها ومظاهرات وتجمعات في عدد من المدن للتضامن مع القضاة واعتقالات لاعداد من الاخوان المسلمين وقيام الرئيس بزيارة سريعة لاسبانيا لحضور الاحتفالات في مدينة اشبيلية بافتتاح معرض عن المفكر العربي ابن خلدون واستنكار وزارة الخارجية بيان الاتحاد الاوروبي الذي ادان ما يتعرض له القضاة والاعتداءات الوحشية على المتظاهرين والصحافيين، والاستعدادات لاجتماعات منتدى دافوس يوم السبت في شرم الشيخ وامتحانات الجامعات، وحضور السيدة سوزان مبارك اجتماع المجلس الاستشاري لمنظمة الهجرة لتبني حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام الحملة ضد الاتجار بالبشر ورئاستها اول اجتماع للمجلس القومي للمرأة بعد تشكيله الجديد. وسنبدأ في استعراض بعض ما لدينا اليوم.

### الرئيس مبارك

ونبدأ برئيسنا الذي قال عنه زميلنا سليمان جودة نائب رئيس تحرير جريدة «الوفد» يوم الاربعاء، وهو في غاية التأثر من عدم وجود مستشارين حوله مما ادى لزيادة الأزمات: «الناس تشعر، وعندها حق، بأن الرئيس، يواجه الأزمات المتلاحقة، يوما بعد يوم، وهو وحيد، ولا ترى الى جواره احدا يشير عليه، وليس في مقدور واحد، ان يواجه ما يستجد على مصر، كل يوم، بمفرده، حتى ولو كان عبقريا.

وليس من الجائز، ان يقال ان الرئيس يستشير وينصت ويستمع سرا فهذه اشياء يحب الرأي العام ان يراها، حتى يطمئن، كما ان شيئا من هذا، لو كان يحدث سرا، وبعيدا عن اعين الناس، لكان له مردوده. وكانت أزمة واحدة، من الأزمات التي تتراكم في طريقنا كل ساعة، قد وجدت سبيلها الى الحل، فالملاحظ والانطباع العام، ان الامور تزداد تعقيدا، وتأزما، وسوءا. فأين مستشارو الرئيس، واين العقلاء او الحكماء من الذين تحرروا من مواقع السلطة الى جواره؟!».

لا اسرار ولا يحزنون بعد قول زميلنا عمرو عبد السميع في نفس اليوم ـ الاربعاء ـ في بابه اليومي بجريدة «روزاليوسف» هؤلاء: «وأمل المحرضون على الهياج، الذين باعوا الاوطان بثمن بخس جدا، واصحاب العقد النفسية الذين تراكم لديهم تأثير واحساس غائب بالبطولة، وشعور ضائع بالأهمية، وتصورات بعضها مغلوط، وبعضها غير موجود عن حضورهم في الذهن الشعبي او الضمير العام، مع رغبات مسرحية في الايحاء بالخطورة والتوقع، ثم فوق ذلك تكليفات ومقابل يتحصلونه من الذين وجدوا فيهم خامة طيبة جدا يستعملونها في الضغط على البلد وقيادته.

نحن امام حالة مزاجية ونفسية عند حفنة من الناس باعوا ضمائرهم من أجل حفنة دولارات، نحن امام مجموعة رثة تريد ان تتعنتر على النظام في وقت تتصوره مخطئة لحظة ضعف، نحن امام اناس لا يريدون مصلحة البلد او مصالح الناس.

ولهم نقول من وحي انطباعات ايام في صحبته ـ ايام مع مبارك ـ صرخوا، وزيطوا، واصطخبوا، واستفزوا وحرضوا وتجاوبوا مع غربان الاخوان، وكلاب الامريكان فلن تتحصلوا سوى اصداء اصواتكم اما هو فسيمضي في طريقه لا يلتفت اليكم، ديدنه وهاجسه هو الناس، يعمل من أجلهم، بنفس الجدية والعملية والانكسار امام الواجب، وامامهم، ساعيا الى تعظيم مصالحهم ولو في ابعد نقطة على ظهر الارض، تلك المصالح التي اقسم يمينه برعايتها رعاية كاملة ذات يوم من ايام خريف 1981».

طبعا هكذا يكون الكلام عن رئيسنا والا فلا لا مثل كلام كاتب «الدستور» الساخر بلال فضل الذي استعيذ بالله قبل ان اشير الى قوله في «الدستور»:

«اول سؤال لماذا يحرص الرئيس في رحلاته على اصطحاب رؤساء تحرير الصحف الحكومية المسماة زورا بالقومية دون ان يصطحب معه رؤساء تحرير الصحف الحزبية والمستقلة؟ هل يتفاءل بهم دون غيرهم، ام انه لا يحب ان يستمع الى اصوات تضايقه وتعكنه وهو متغرب، ام ان رؤيته لوجوه الصحافيين الذين يوالون له ويتملقونه وينافقونه طيلة السنة تريح اعصابه وتشعره بالامان والطمأنينة؟ يعني الواحد منا عندما يتوتر على متن الطائرة يدوس على زرار استدعاء المضيفة ليطلب منديلا معطرا او حبة نعناع منعشة او كوب ماء بارد، اما رئيس الجمهورية فهو يدوس على الزر ويقول «هاتوا لي رؤساء التحرير»، يقضي ساعات سفر لذيذة على انغام موالسة القوميين الذين ينتظرون من سيادته ان يتفوه بالتصريحات الخطيرة التي ينشرونها جميعا في نفس المكان بنفس العناوين بنفس الالفاظ والعبارات، لكن دعني اسأل ايضا ماذا يحدث لو فرضنا لا قدر الله ان طائرة سيادة الرئيس جرى لها ما يجري لباقي طائرات الدنيا من اضطرابات جوية حادة ومقلقة تجعل صدر الراكب ضيقا حرجا وهو يصعد في السماء؟ هل يمكن في حالة كهذه ان يستيقظ ضمير اي راكب من ركاب طائرة الرئيس سواء كان من معاونيه ووزرائه ام من كتابه ورؤساء تحريره فيدرك اي من هؤلاء ان ساعة لقاء الله قد حانت وان عليه ان يعمل مثقال ذرة خيرا يره، فيقول لرئيس البلاد الحقيقة التي سيسأله الله عز وجل لماذا كتمها، هل يمكن ان يقول احد ركاب طائرة السيد الرئيس له بكل ادب وصدق «سيادتك انا آسف اني عشت معاك كل الوقت اللي فات باقول حاضر ونعم من غير ما افكر اني اقول لسيادتك كلمة حق تبصرك او تنورك.

سيادتك انا آسف اني عاملتك كفرعون مش كرئيس وخفت اني اقولك الحقيقة زي ما نا شايفها.. سيادتك أنا آسف اني اقول لك اننا مش بخير وان البلد حالتها صعبة قوي وان الشعب تعبان وطالع عينه بسبب سياساتنا وقراراتنا الغلط واننا جربنا فيه كل البدع. سعادتك انا آسف اني اهنت قلمي وشرف مهنتي وما قلت لك الحقيقة وحاولت اضحك على الناس واقولهم انك ما بتغلطش.. سيادتك عارف حكاية ان اللي بيحصل للقضاة مش ازمة داخلية وان السبب هو تجاوزات رجالة الأمن اللي منعوا الناس يوصلوا لصناديق الانتخابات وضربوا القضاة واعتدوا عليهم واصروا انهم يخلوا القضاة كوبري يمر من عليه التزوير، وعيب اننا ما نحترمش ذكاء الشعب ونقول ان ده شأن داخلي، سيادتك ما يصحش اعتقال شباب مسالم بيعبر عن رأيه بصوته من غير ما يلجأ للارهاب او العنف او العمل السري وما يصحش اعتقال بنات صدقوا اللي حضرتك بتقوله عن مشاركة المرأة في العمل السياسي، سيادتك قلت انك بتقدر تفرز المنافقين من الصادقين ليه سمحت لنا ننافقك. ليه سيادتك ما تؤمرش رجالتك في الأمن انهم ما يتشطروش على العزل ويضربوهم بالهراوات والعصي الكهربائية وما يخدوش الستات رهائن وما يهينوش كرامة المواطن سيادتك ليه ما تفتحش».

لا وعند هذا الحد قف مكانك لا تغادره الى قول المزيد مما يؤذي مشاعري، لأرى ان كنت سأشير اليه في تقرير الغد او اتجاهله وهو الاغلب الاعم لافسح مجالا آخر لبعض ما بقي لابراهيم عيسى، وهو لا يصلح للنشر مثل قوله: «لقد حرص مبارك ونظامه على احياء مادة كانت ميتة في القانون بحكم موت الشعب وحين استيقظ ايقظوا المادة واتهموا بناء عليها المتظاهرين في ميادين القاهرة الذين اعتقلوهم بتهمة اهانة رئيس الجمهورية، واظن ان النظام يعتقد يقينا ان معارضة مبارك اهانة له، فرئيسهم منزل منزه كالانبياء ومعصوم كأولياء الله، ومن ثم ربما لا تقتصر التهمة الموجهة للمعارضين على اهانة الرئيس بل ربما تلحق بها تهمة ازدراء الاديان، منذ توليه حتى الان، والتي امسك النادي عن اعلانها والتكتم عن الافصاح عنها، من اجل انجاح المفاوضات والتهدئة والحرص على سمعة شيخ القضاة امام الرأي العام.

وعلمت «الاهالي» من مصدر قضائي رفيع ان نادي القضاة تريث حتى اللحظة الاخيرة في التحفظ على الملف الاسود بتصرفات شيخ القضاة حرصا على هيبة القضاء امام الرأي العام وقرر النادي اكثر من مرة التراجع عن الافصاح عن تلك الوقائع وتأجيلها لتكون «طلقة الرحمة» الاخيرة قبيل فتح نيران غضبة القضاة عليه لتصرفاته المثيرة وآخرها قراره بمنع نواب رئيس محكمة النقض من الدخول الى مقر محكمتهم ودار القضاء العالي يوم الخميس الماضي للدفاع عن المستشارين هشام البسطويسي ومحمود مكي نائبي رئيس محكمة النقض المحالين للمحاكمة التأديبية برئاسته! كما اصدر اوامره للأمن بمنع دخول رئيس نادي القضاة واعضاء مجلس ادارته من دخول دار القضاء والمرافعة والدفاع عن زميليهما المحالين في سابقة هي الاولى في تاريخ القضاء المصري.

واضاف المصدر القضائي لـ«الاهالي» ان الملف الاسود للمستشار فتحي خليفة، الذي ارسل لرئيس الجمهورية الاحد الماضي كان المفترض ان تتقدم به هيئة الدفاع عن المستشارين البسطويسي ومكي الى المستشار خليفة شخصيا على منصة القضاء اثناء رئاسته مجلس الصلاحية والتأديب بجلسته الثانية والاخيرة التي عقدت الخميس الماضي وفي مواجهته، وذلك لرده والمستشارين احمد خليفة رئيس محكمة استئناف القاهرة وعادل اندراوس رئيس محكمة استئناف الاسكندرية وزكا بقطر رئيس محكمة استئناف طنطا اعضاء مجلس الصلاحية والقضاء الاعلى معا. واضاف المصدر القضائي الرفيع لـ«الاهالي» ان المستشار فتحي خليفة رئيس مجلس الصلاحية والتأديب للقضاة قد عزم على الفصل في الدعوى التأديبية ضد البسطويسي ومكي، في جلسته الثانية ولولا تدخل المستشار ماهر عبد الواحد النائب العام صاحب الدعوى التأديبية الاصلي الفوري لاحتواء تداعيات الازمة وخشية الانفجار الشعبي في الشارع المراقب للمحاكمة مع اعلان حالة الاستنفار الامني القصوى المعلنة خارج دار القضاء العالي وهو الذي كلف المستشار خالد ابو زيد المحامي العام الاول لمحكمة استئناف القاهرة بالحضور امام مجلس الصلاحية باعتباره ممثل الادعاء في القضية لطلب تأجيلها للرد على الدفوع القانونية».

هذا وقد اتخذت السلطات الامنية احتياطات شديدة مشابهة للتي اتخذتها يوم الخميس الماضي الشهير بالخميس الاسود بسبب الاعتداءات الوحشية التي تعرض لها المتظاهرون والصحافيون وتطويق مداخل ومخارج الشوارع المحيطة بدار القضاء العالي ومنع مرور السيارات فيها. وقد اغلقت مخارج محطة مترو الانفاق جمال عبد الناصر المؤدية الى دار القضاء العالي بشارع 26 يونيو والمخرجين المؤديان لشارع رمسيس وسمح بالخروج من الباب المؤدي لشارع الجلاء. وقد اضطررت وانا في طريقي للذهاب للمكتب ان اسير حتى معهد الموسيقى مخترقا تقاطعه مع رمسيس الى شارع سوق التوفيقية الذي وقفت على الشوارع المتفرعة منه والمؤدية لشارع 26 قوات امن لتمنع المارة، لقربها من دار القضاء العالي والمخرج الوحيد من شارع سوق التوفيقية كان في تقاطعه مع شارع احمد عرابي وبعده يمكن السير في شارع طلعت حرب ـ سليمان باشا سابقا ـ او شريف. كما نشرت الصحف تصريحا لمصدر امني نصه: «اكد مصدر امني مسؤول بوزارة الداخلية ان اي خروج على الشرعية والقانون ومحاولة التظاهر او التجمع بالطريق العام خلال انعقاد جلسة مجلس التأديب للقضاة سيتم مواجهتها بكل الحسم والحزم في اطار القانون.

وقال المصدر ان نصوص الدستور والقانون اعطت لاجهزة الشرطة صلاحيات بممارسة مهامها الامنية لحماية الامن والاستقرار وتعزيز الاحكام الخاصة بالاجتماعات العامة وبالمظاهرات في الطرق العمومية وان اجهزة الامن تلتزم بضبط النفس رغم محاولات البعض افتعال مشاجرات مع رجال الشرطة خلال المظاهرات. وقال المصدر ان اجهزة الامن لديها العديد من الصور والافلام الكاملة والتي توضح محاولات التعدي على رجال الشرطة خلال مظاهرة الخميس الماضي وتم عرض هذه الصور على اعضاء مجلس الشعب. وهي توضح حقيقة ما تؤديه الاجهزة الامنية رغم انفلات المتظاهرين والاندفاع لترهيب قوات الامن لاثنائها عن القيام بدورها في تأمين دار القضاء العالي وتمكين القضاة من ممارسة دورهم وحمايتهم. واشار المصدر الى سوء استغلال البعض لمناخ الحرية لتحقيق اغراض غير مشروعة وقيام البعض بعرض صور فوتوغرافية ثم استخدام الحيل الفنية لاعدادها بهدف تأجيج الموقف رغم ان هذه الصور لا تنقل الصورة كاملة لمسرح الاحداث».

ونشرت الصحف اعلانات متعددة لوزارة الداخلية واحد منها جاء فيه: «التجمهر والتظاهر والتجمع والمسيرة كلها وسائل للتعبير عن الرأي كحق دستوري ويجب للسماح بها وعدم العقاب عليها ضرورة الحصول على اذن او تصريح بها وفقا لنص الدستور والقانون».

واعلان آخر نصه «ان قوات الشرطة يُستهدف وجودها وتكثيف اعدادها حماية لحقوقك والحفاظ على سلامتك وتأمين حركتك وصيانة ممتلكاتك وتسيير حركة المرور فتعاون مع الشرطة لاظهار مصرنا بمظهرها الحضاري الذي تتمناه لها».

ومن الواضح هنا ان الحملات في الداخل والخارج المصحوبة بالصور عما حدث يوم الخميس الاسود احدثت تأثيرات كبيرة جدا اساءت لصورة الامن ولذلك يحاول التبرؤ منها. كما تعكس الاعلانات مخاوف من اندلاع مظاهرات قد يصعب السيطرة عليها. ولذلك فالاعلان يحمل تحريض اصحاب المحلات والذاهبين لاعمالهم ضد المتظاهرين بتحميلهم مسؤولية تعطل المرور. كما يحمل تحذيرا لمن يريد التظاهر بتخويفهم. اما بالنسبة لابرز ما نشر فكان قيام زميلنا بـ«الاهرام» طارق حسن بمهاجمة المستشار هشام البسطويسي يوم الاربعاء في عموده اليومي بجريدة «روز اليوسف» ـ اجتهاد ـ بقوله عنه:

«بعض اعضاء نادي القضاة يستدعي المتظاهرين من «الاخوان» و«كفاية واخواتها» ثم يقول: انه لا يعنيه ان يستفيد «الاخوان» او «كفاية» من الأزمة او لا يستفيدوا، ينتهزوا الأزمة او لا ينتهزوا؟! المستشار هشام البسطويسي مثلا كان يتحدث في فضائية «الحرة» الامريكية امس الاول، فقال: ان «الدعم الشعبي» هو الذي منع عزله والمستشار محمود مكي من جانب مجلس التأديب الذي انعقد من اجل محاكمتهما يوم الخميس الماضي، وان ازدياد هذا «الدعم» هو الذي سيمنع العزل غدا في الجلسة الجديدة لمجلس التأديب. البسطويسي يوظف التظاهر ويستدعي «الاخوان» و«كفاية واخواتها» من اجل الاستقواء على القانون ووضع المسألة بخصوصه ومكي في اطار سياسي، وفوق القانون!! كيف هذا، ومن يرتضي بذلك؟!

البسطويسي يخوض معركة سياسية يتصور فيها انه «قائد شعب» و«قائد حزب» يتكلم بلغة متعالية متشددة وغير مسؤولة، لكن لا حزب اسمه القضاة ولا جماعة سياسية اسمها القضاة والاستقواء على القانون بالتظاهر عمل اسود، واستبدال الاحكام والقواعد القانونية بالاحكام السياسية عمل اسود».

لكن كان لزميلنا محمد الشماع رئيس تحرير مجلة «آخر ساعة» رأي معقول هو:

«نعم للقضاء وضع خاص ولا ينبغي لرجل العدالة ان ينغمس في السياسة، ولكن القاضي في النهاية مواطن والدولة هي التي استدعته للاشراف على عمل سياسي. فهل اعلان رأيه اصبح جريمة تضعه امام لجنة الصلاحية؟ وتضع تاريخه على منصة القضاء في محل مساءلة؟ اتساءل فقط: ألم يكن من الممكن تفادي هذا التشابك وتعقيد الخيوط؟ ولا يعني هذا الدعوة الى انخراط القضاة في العمل السياسي، وهو امر تنزلق اليه الامور في الفترة الاخيرة من الأزمة حيث بدأت الجماعات المعارضة تقيم تجمعات حول نادي القضاة، وقد كان يوم الخميس الماضي مقياسا للوضع الخطير الذي شل قلب القاهرة طوال اليوم. المكان الوحيد الذي يليق بالقاضي هو منصته، وظهور جماعة الاخوان المحظورة وحركة «كفاية» في هذه الأزمة يتعارض مع مبدأ الحياد الذي يتمتع به رجل القضاء ويستمد منه هيبته.

كل ما نرجوه ان تصل هذه الأزمة الى نهاية مرضية لأطرافها تعيد للأسرة القضائية وحدتها حفاظا على مصالح المتقاضين وحفاظا على استقرار مصر، خاصة في ظل وجود قوى تتربص بها، وقد اسفرت هذه القوى عن وجهها القبيح في الأزمة وبدأت تستغلها من اجل الضغط على مصر». والى «المصري اليوم» ـ يوم الاربعاء ـ وزميلنا عمرو خفاجي الذي يكتب مقالا اسبوعيا من خارج الجريدة، وهجومه على تصريحات المستشار محمد عيد عبد السلام ومطالبته فيها وسائل الاعلام بأن تظل بعيدا عن المشكلة، فقال عمرو ردا عليه:

«لماذا بعيدا عن وسائل الاعلام؟! هل وسائل الاعلام هي السبب فيما يحدث؟! هل هي المتهم الرئيسي في أزمة القضاة؟! هل وسائل الاعلام التي احالت القاضيين محل النزاع الى مجلس التأديب؟! هل وسائل الاعلام هي التي ترفض حل الأزمة؟! هل هي ترفض الحوار بين الجانبين؟! بصراحة لم افهم سوى ان ابتعاد وسائل الاعلام عن أي حدث يثير الشكوك حول الحدث، فالحدث في النهاية ملك للمجتمع، ووسائل الاعلام عليها ان تعطي الحق لأصحابه، وهي تقدم خدماتها للمجتمع الذي من المفترض ان يتعرف على كل ما يحدث في بلاده، لأن المجتمع هو المعني بالأمر في النهاية، خاصة ان أزمة القضاة بخلفياتها هي نتاج أزمة بسبب المجتمع وحقوقه المدنية والانتخابية والسياسية، فكيف يكون هذا المجتمع بعيدا عن هذا الحدث!!». والى الهجوم الذي شنه امس زميلنا وصديقنا محمد بركات رئيس تحرير «الاخبار» ضد نادي القضاة بقوله: «النادي ليس من وظيفته ان يكون رقيبا على اعمال القضاة، ولا ان يناقش مشروع السلطة القضائية، لأن هذه الشؤون مكانها وموضعها الطبيعي الجمعيات العمومية للمحاكم الابتدائية، ومحاكم الاستئناف ومحاكم النقض.

واذا كان الامر كذلك، فاننا يجب ان نعلم ايضا انه وطبقا للقانون، لا يحق لنادي القضاة ان يدير شؤون القضاة، حيث ان قانون السلطة القضائية ينص على ان يستقل مجلس القضاء الأعلى بادارة شؤون القضاة، وهو المجلس الذي يتولى رئاسته اقدم قاض في مصر، وهو رئيس محكمة النقض، وعضوية اقدم نائبين له في محكمة النقض بالاضافة الى النائب العام، وثلاثة من القضاة الكبار، وهم رؤساء محاكم الاستئناف في القاهرة والاسكندرية وطنطا. تخشى عليهم من ان يقعوا تحت طائلة الاستغلال من جانب تلك القوى غير الشرعية المتربصة والمتحفزة لركوب أي موجة واستغلال أي موقف لتحقيق اهدافها للاساءة لمصر، وتعكير صفوها واستقرارها، واشاعة جو عام من التوتر والاحتقان لعله يحقق اهدافها المسمومة في الفوضى الهدامة». طبعا، طبعا، فمصر هي امي ونيلها هو دمي وشمسها في سماري، حتى لوني قمحي، مصر.. مصر، كما قالت المطربة عفاف راضي في اغنيتها الشهيرة.

### معارك وردود

اخيرا الى المعارك والردود وأولها لزميلنا وصديقنا بـ«الاهرام» خيري رمضان، وخاضها ضد جريدة «روز اليوسف» دون ان يذكر اسمها بسبب حملتها على موضوع «المصري اليوم» عن حوار تم بين الاخوان والحزب «الوطني». فقال خيري يوم الثلاثاء في مقاله الاسبوعي بـ«المصري اليوم»:

«لم أفهم لماذا غضب الحزب «الوطني» الحاكم، لأن جريدة «المصري اليوم» نشرت خبرا انه شارك في حوار سري مع الاخوان المسلمين، بحضور اعضاء من التجمع الوطني الديمقراطي. أما الخطورة الحقيقية فهي رفض فكرة الحوار، حتى لو كان مع جماعة محظورة، فاذا كان الحزب «الوطني» هو القوة السياسية الشرعية في مصر، فان الاخوان المسلمين قوة سياسية ـ وان قيل انها محظورة ـ في الشارع المصري، تمارس نشاطها السياسي والاجتماعي علنا، تطل علينا في الفضائيات، تقيم الندوات والحفلات والمؤتمرات، تمتد الى الحواري والأزقة، زوايا المساجد والمحاكم، مثل هذه القوة تستحق ان تحاور، لأن قوة الجماعة الحقيقية في تواريها، في غياب المواجهة، في تنظيماتها السرية، واعتقد ان حقيقتها ستظهر بالحوار، وسيعرف الشعب وقتها الحجم الحقيقي لهذه الجماعة ولأفكارها التي تمثل خطرا على الشعب المصري». لكن هذا الحوار الذي شجعه خيري للأسباب التي ذكرها، تعرض الى هجوم عنيف من زميلنا و